الأهرام

المصدر :

التاريخ :

طموحات اسرائيل الاستثمارية في الخليج

الأدوية والالكترونيات

لاسرائيل وبقية الصناعات للعرب

لا جدوى من السلام ما لم يسفر عن تطبيع، كامل في العلاقات وخاصة الاقتصادية، ولذلك ترى اسرائيل في توقيع اتفاقات سلام بينها وبين الدول العربية فرصة ذهبية لتحقيق التطبيع خاصة وان المفاوضات الاقليمية بين اسرائيل والاطراف العربية المعنية تشمل العديد من القضايا الاقتصادية المهمة ويأتي على راسها الانهاء الرسمي للمقاطعة العربية واقامة علاقات اقتصادية في ظل حرية كاملة للتفاوض المتبادل وانتقال السلع والخدمات.

المقاطعة

ونظام المقاطعة العربية الاقتصادية لاسرائيل اقر في عام ١٩٤٩ من قبل الدول الاعضاء في الجامعة العربية وكان الهدف منه الضغط اقتصاديا على اسرائيل لاضعافها وضبط توسعها

ومنعت المقاطعة التبادل التجاري السياحي ما بين الدول العربية ومواطنيها واسرائيل.

كما نصت على مقاطعة الشركات الاجنبية التي تؤسس مصانع في اسرائيل او تعتمد اسرائيل مقرا لمكاتبها الاقليمية؟

ومع بداية السبعينات وحدوث الطفرة النفطية في منطقة الخليج العربي والنهضة الاقتصادية والتنموية التي شهدتها البلدان العربية، حاولت اسرائيل بكل الطرق ان تتحايل على المقاطعة بتصدير بضائعها لبعض الدول العربية عن طريق استخدام اسماء بعض الشركات الغربية، وموانىء هذه الدول كمحطات ترانزيت لبضائعها.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

كما حاولت عقد بعض الصفقات مع بعض الشركات العربية سرا. كذلك تتمسك اسرائيل بشرط التطبيع الاقتصادي مع الدول العربية، لان هذا التطبيع حقق مكاسب اقتصادية هائلة لها.

فهناك الاسواق العربية التي تستهلك كل عام بضائع في حدود ٩٠ مليار دولار يأتي معظمها من دول اوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وبعض دول جنوب شرقي اسيا واليابان.

واسرائيل يمكنها ان تنتج ٦٠ ٪ من هذه البضائع وبخاصة السلع الكهربائية، والالكترونيات والملابس والاجهزة الطبية.

اسرائيل ـ الخليج

تدعي اسرائيل ان خسائرها من المقاطعة العربية خلال الـ ٤٦ عاما قاربت الـ ٥٠ مليار دولار، وتسعى لتعويض هذه الخسارة من خلال علاقات اقتصادية مع دول الخليج الاكثر غنى في منطقة الشرق الاوسط.

فاسرائيل تحلم بان يكون لها موقع معين في صناعة النفط في المنطقة، يتناسب وموقعها الجغرافي، خاصة وان اسرائيل عرفت خط انابيب البترول في الاربعينات وهو الخط الذي بني قبل عام ١٩٤٨ من العراق الى حيفا بواسطة شركة ستاندرد للبترول في كاليفورنيا وشركة تكساس لتصدير النفط من الخليج الى المتوسط. وطول هذا الخط يصل الى ٢٠٥٠ كيلو مترا بقطر ٢٠ سنتم وتصل سعة الخط ٢٥ مليون طن من البترول سنويا، ويصل الى مصبة جنوب مدينة صيدا في لبنان.

اسرائيل تتوق لعودة خط الانابيب هذا وتقول دراسة صدرت عن مؤسسة «ارماند هامر» التابعة لجامعة تل ابيب ان السلام في المنطقة يمكن ان يجعل المصب في اسرائيل بدلا من لبنان، مع امكانيات عديدة لتوسيع الخط، وانشاء خط فرعي من مفرق في الاردن عبر وادي عزرائيل الى حيفا، او مد الخط الحالي الى مرتفعات الجولان ثم حيفا، وخط من الزرقاء في الاردن الى حيفا والقدس واشدود.

وترى الدراسة ان هذا الخط سيكلف اقل من نقل البترول من الخليج الى قناة السويس ثم اوروبا فضلا عن انه سيسمح بتصدير البترول الى غزة والضفة الغربية.

اسرائيل لا تطرح في مجال النفط مشروع خط الانابيب فقط، ولكنها تعرض مناطق مناسبة لتطوير صناعات بتروكيماوية او مصانع تكرير على شواطىء المتوسط او مقابل العقبة.

كما تقدم امكانيات وطاقات فنية للبحث والتنقيب عن النفط في دول الخليج الغنية بمكامن النفط التي يفترض ان تفتح اسواقها للبضائع والخبرات الاسرائيلية.

سوق المال

ايضا تتطلع اسرائيل الى القيام بدور الوسيط بين المنطقة العربية وسوق المال الدولية وتسعى لتحويل «ايلات» باعتبارها تقع في الوسط بين اوروبا وجنوب شرق اسيا ودول الخليج الى سوق مالية دولية، كبديل للبحرين.

وتطرح اسرائيل نمط تقسيم للصناعة في المنطقة تختص فيه اسرائيل بالصناعات المتطورة كالالكترونيات والكمبيوتر وصناعة الادوية بينما تختص سوريا ببعض الصناعات كالنسيج والاغذية، والعراق بالصناعات المتوسطية كالبتروكيماويات ومصر بصناعات التعدين والنسيج وخلافه.

نخلص من كل ما تقدم الى ان مستقبل اسرائيل في المنطقة قد اصبح مشروطا باتفاقات عامة اساسها سياسي ونتائجها مشروعات اقليمية واقتصادية في كافة المجالات.

وهنا تجدر الاشارة الى ان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني العديد من المشكلات الاقتصادية على راسها التضخم الذي وصل الى ٢٠ ٪ عام ١٩٩٢. بالاضافة الى مشكلة البطالة التي اصبحت تشكل ظاهرة مزمنة في اسرائيل حيث وصل هذا المعدل الى ١٢ ٪ عام ١٩٩٢.

كما ارتفع العجز الصافي في الموازنة العامة الى ٧,٥ ٪ من الناتج القومي اذ بلغ ١٢ مليار شيكل، اي ما يعادل ٧ مليارات دولار. ويعتبر هذا اكبر عجز تواجهه اسرائيل منذ سياسات تقييد التضخم المتبعة منذ عام ١٩٨٥.

وما يزيد حاجة اسرائيل الى التعاون الاقتصادي مع الدول العربية ودول الخليج على وجه اخص سياسة الولايات المتحدة الاقتصادية بالحد من المعونات الاقتصادية لمواجهة السوق الاوروبية المشتركة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية